

نسبية المعرفة الدينية

مدخل فلسفي لمواجهة التطرف وعنف الأصوليات

الاستاذ المتمرس الدكتور

عبد الامير كاظم زاهد(*)

ما حقيقة النسبية في المعرفة الدينية.

ما أدلة القائلين بها.

ما آثار اعتمادها السوسولوجية.

مقدمة

لم تقم حضارة في طول التاريخ بعيدة عن تأثير الأديان والمعتقدات، فارتباط الحضارات البشرية بالأديان لم يعد أمراً مختلفاً فيه بأي قدر كان ذلك الارتباط، فالدين والتاريخ والحضارات والإنسان ومدنياته وتطوره خطوط تسير مع بعضها ويؤثر بعضها في الآخر بأشكال متعددة^(١) وهناك نماذج أنثروبولوجية عديدة في العالم تدل على هذا الاستنباط.

ومن وجهة معرفية فإن من يحاول قراءة أصوليات العنف في عموم الفكر الديني لا يتوصل الى انها فقط مجال الاشتعال العنفي، فليس مقبولاً قول من يرى أن الأصوليات العنفيه هي وليدة الأديان فقط، إنما الذي يعد حقاً أن الأصوليات تولد وتترعرع في كل فكر

الكلمات المفتاحية : التخبط / النسبية /

معارف دينية / التصويب

الملخص

ان للظروف الاجتماعية والحضارية والمعرفية التي يتلقى الانسان فيها اية عقيدة او معرفة دينية مدخل في صياغة العقل المعرفي الديني.

فالنصوص والمؤسسة والتلقي والبيئة ومحاولات قراءة النصوص من أجيال متعددة تسهم في تشكل ذلك العقل.

ان فهم النصوص وأساليب عرضها وثقافة المتلقي كل تلك العوامل تحدد نوع الاستجابة وفي هذا البحث مقارنة فلسفية لمواجهة فكرية للتطرف والعنف الاصولي وتجيب عن :

هل من الضروري ان تكون المعرفة الدينية(اطلاقية)

(*) جامعة الكوفة - كلية الآداب - تدريسي في جامعة

الامام الصادق ع

شمولي مركزي سواء أكان ذلك الفكر سياسياً وضعياً أم نظرية اجتماعية من صنع الإنسان أو رؤية فلسفية أو عقائد شعبية أو تقاليد أو أعراف أو موروثات دينية^(٣)، ويمكن أن يتطور التشدد نحو ممارسة العنف الأصولي. ويذهب روجيه جارودي إلى أن التطرف يمكن أن ينمو حتى في داخل النخب العلمية (التكنوقراط) حينما تغلق هذه النخب بوابات المعرفة وتحصر صنع الحضارة على العلم التجريبي فقط^(٤) وبمقابل ذلك ان اغلب الأديان القائمة أنتجت معرفة دينية، وأعني بالمعرفة الدينية تفسيرات النصوص الدينية سواء كانت في نطاق العقائد أو النظم الاجتماعية، وهذه المعرفة الدينية من صنع الإنسان، فهي قراءة بشرية للدين^(٥) يمكن أن تصيب أو تخطي، وقد يصل بعضها إلى مراحل متقدمة للتفكير وتقف أخرى عند نقطة من مساره لصعوبات منهجية أو تطويرية أو غيرها، وقد يقف بعضها في بدايات الطريق، ومعلوم إن المعرفة الدينية تأتي في المرتبة الثانية بعد الأصول (المصادر التأسيسية) وهي ما تعتبر قطعية الصدور من النصوص الدينية الأساسية، وما ألحق بها لمسوغات اعتبارية

المعرفة الدينية والعنف

مثلما أدت الأديان التوحيدية بل والأديان الوضعية أيضاً دوراً في صنع ثقافات الأمم بترسيمها لطرائق العيش للمتدينين ورسم نظم العلاقات المجتمعية، والمساهمة في وضع نظم الحكم واعتبارها فلسفة للإنجاز العلمي والعمرائي لأنها حددت أهدافه ووظائفه الاجتماعية، فان بعض المعرفة الدينية في ذات الوقت كانت مستنداً للكثير من مظاهر العنف أو محفزة لمظاهر التطرف^(٦)، ولم تكن احترازات

المعرفة الدينية لضبط نزعات العنف الديني كافية لإيقاف تلك الموجات المتطرفة المتعاقبة في طول التاريخ، بحيث يمكننا القول انه لم يكن خطاب المعرفة الدينية خطاباً مانعاً لنظريات صناعة الموت والتوحش والتشدد العقائدي الذي يلغي الآخر، إن لم يسهم بعضها بصناعة الخطاب المنغلق المتعصب، ولطالما غدت بعض انماط المعرفة الدينية دعوات الإقصاء الطائفي وتقديس المسالك السلفية، ولطالما خضع (اللاهوت) للسياسات، وكان جزءاً منها ومسوغاً للكبائر التي اقترفتھا الجماعات المتشددة لتحقيق المرامي السياسية، بحيث نلاحظ تراجعاً لافتاً للرهانات الأخلاقية وسمو الروح في مضامين تلك المعارف الدينية بسبب طغيان النزعة الدوغماتية عند المشتغلين بتلك المعرفة^(٧)

وكمثال على ذلك ان الفكر الديني الاسلامي لم يجعل من الجهاد منطلقاً لنظام قوي يدافع عن الحريات، إنما تحول الى نظام قسري لإجبار الآخر على اعتناق عقيدة بعينها بالإكراه، ولم يقدمه ذلك الفكر على انه وسيلة للدفاع عن الإنسان، فتقدس بذلك العنف لأنه ينشر عقيدة مقدسة بهذا وأمثاله ظهرت الأصوليات في الفكر الديني اليهودي^(٨) وفي التفكير المسيحي الكاثوليكي^(٩) وفي أصوليات الأديان الأخرى كالبودية والسيخية، وفي الأصولية الإسلامية التي ظهرت مؤخراً، كالتنظيمات الجهادية وما تطور منها من جماعات تمارس الترويع والجريمة المنظمة والقتل على المعتقد وسبي النساء والاتجار بهن، وتدمير المدنيات والحقوق المدنية.

لقد كانت تلك المعرفة أقوى حواضن

ديني مثل (جهيمان العتيبي)، وجماعات مصدر التكفير.

وفي القرن العشرين حفز التعصب تأسيس جماعات تكفيرية ليشكل منها مجموعات تمارس القتل باسم الجهاد وتستسيغ الاتجار بالبشر باسم السبي، وتستولي على ممتلكات الناس باسم الغنائم، والتشخيص المهم أن النظرية التي صارت كمشروعية للعنف الديني واعطت لهذه الجماعات شعوراً أنها تمتلك الحقيقة الدينية الربانية المطلقة والتامة والنهائية وقد جعلهم هذا الوهم يعتبرون ان من يخالفهم في الجزئيات والتفصيلات البسيطة ضال كافر ناهيك عن يخالفهم في الكليات فهو خارج تماماً عن الحق يستحق الإبادة الكاملة، ولو نطق الشهادتين وأدى الفروض الدينية.

ونتيجة لذلك : تلاشت حرية المعتقد وحرية التفكير وحرية التعبير، وضاع الأمن الإنساني للفرد والجماعة طالما كانت هذه (المعرفة) نظرية تقدم المشروعية للارهاب والقتل وطالما كانت ملازمة لكل الأديان والمذاهب والمعتقدات.

مراحل الصلة بين الاعتقاد وممارسة العنف : بين الاعتقاد وممارسة العنف (صلات) نفسية ثلاث :-

شعور الإنسان المنتمي لاتجاه فكري أو ديني بان ما يعتقد من أفكار وقيم ونظم وتفسيرات للوجود هي الحق المطلق، وكل ما عداها باطل مطلق لكن من دون ان يفرض رؤيته على الآخر، ومن دون ممارسة العنف الديني ضد الآخر.

الشعور بان من يعتقد - بغير تلك الأفكار

العنف، واقرى خلفية فكرية له، على قاعدة ان (الحق هو الاعتقادي اليقيني) وان فهم النص عندي هو الفهم الصحيح، وهم يزعمون بانهم يمتلكون كامل الحقيقة التامة والمطلقة وان كل ما عدا اعتقاداتهم معتقدات باطلة وهرطقة وزيف وضلال وكفر، يترتب عليه ازهاق الانفس ومصادرة الحقوق الانسانية.

يتفرع عن ذلك : اعتقاد بأنهم (جند الله) الذين أوجب عليهم أن يدافعوا عن (الحقائق الربانية)، فكانوا يقدمون لممارسة العنف مقدمة لاهوتية هي (تكفير الآخر) لكي يوجبوا بذلك قتله، وبذلك يعلمنا التاريخ إن الأصولية هي الفخ غالباً ما الذي تسقط فيه المعرفة الدينية والنظريات الشمولية وتولد في رحمها أيديولوجيات العنف.

وهكذا شهدنا انتشار هذه النزعات في اليمين المتعصب اليهودي الذي افرز الصهيونية وما نتج عنها من عصابات مارست الإبادة العرقية والدينية، وأشع الجرائم ضد الفلسطينيين واعتقد إن الأصولية اليهودية هي التي وضعت الجذر التاريخي للتعصب الدموي وكانت حروب الصليب ايضاً ناتجة عن تعصب الكاثوليك^(٩) وكانت قوى اليمين المسيحي الكاثوليكي في أوروبا تمارس تعصباً عنيفاً مرعباً ومروعاً ضد البروتستانت الذي ادى الى هروبهم إلى القارة الجديدة تخلصاً من تعسف الكنيسة.

وكذلك الحال وجدنا ان التعصب قد اسس للعنف في الأزمان الأولى للتجربة الإسلامية كالخوارج. وجماعات الحنابلة في القرن الرابع وسرايا البريهاي^(١٠)، وما اطلق عليهم (اتباع ابن عبد الوهاب) وما تلاه من تنظيمات وجماعات وعصابات تمارس القتل والجرائم تحت غطاء

تقدمه من معطيات يتكون ((التدين)).

اذن تبدو اشكالية البحث مندرجة في الاسئلة الآتية :-

هل يجب ان تكون المعرفة الدينية معرفة اطلاقية ولا يجوز ان تكون نسبية ؟

ما حقيقة النسبية في المعرفة الدينية ؟ وما ادلة ضرورتها وما أدلة القائلين باطلاقية المعرفة الدينية ؟

ما الآثار السوسولوجية للاطلاقية وما الآثار السوسولوجية للنسبية ؟

مفهوم نسبية المعرفة

تطلق كلمة المعرفة على(ما أدركه الإنسان من تصورات سواء ما أدركه بالحواس أو بالعقل او بغيره)^(١) فهي إذأ مجموعة من المعاني والمفاهيم والمعتقدات والأحكام التي تتحصل للإنسان نتيجة محاولاته لفهم الظواهر وانها تنقله من حالة الجهل بالأشياء والأفكار الى حالة التعرف عليها والتفكير بها.

وقد تطلق على(الفعل العقلي الذي يحصل صورة الأشياء في ذهنه سواء كان مصحوباً بالانفعال أو لا)^(٢)، إشارة إلى الصلة بين الذات المدركة والموضوع أو ما يصل إلى جوهر الموضوع لتفهم حقيقته الكاملة وتطلق المعرفة أيضاً على مضمونها(كم المعارف).

فالمصطلح يشتمل على درجات متفاوتة بين المعرفة الحسية والاستدلالية والمجردة والمظنونة والمطابقة لحقيقة الأشياء والمتقاربة معها، فهو مصطلح إجمالي

ويُفرق المعنويون بين المعرفة والعلم بان

هو من أهل الباطل وهو(كافر أو زنديق أو هرطقي) ووجوده ضرر على الإيمان، وهو عدو الله.ولأن وجوده ضرر على الإيمان وانه عدو الله، فان استئصاله واجب ديني، وان اقتسام ممتلكاته تقوية لأهل الحق، وان أسرته تباع كالرقيق وهذا اما فقط على مستوى الاعتقاد او على مستوى الممارسة الفعلية.

الزام الناس بالقراءة المتعصبة للدين ويعد هذا الالزام امرأ شرعياً، وانهم يفرض هذا الاكراه يؤدون واجبا دينياً، وبذلك يتدرج المتعصب من الاعتقاد الى إدانة الآخر ثم الى ممارسة العنف ضده.

من جهة أخرى فان الباحث يتفهم ان المنتمي لعقيدة دينية يلزم انتمائه أن يكون على يقين بما يعتقد , ويجزم ان عقيدته هي الحق، سواء في مجال تفسير للوجود أو النظم الاجتماعية والسلوك والعلاقات أو القيم التفضيلية، ونحن نرى ان هذا مقبولاً، والا لا يمكننا ان نفترض ان مؤمناً بأفكار ما لا يعتقد جزميتها، أو نفترض انه يعتقد بان ما عند الآخرين ما هو صحيح أو أصح مما عنده من أفكار، إلا ان هذا الجزم بالصحة والاستئناس باليقين يجب ان لا يتعدى المتيقن أو الجازم نفسه , ولا يفرض على الغير , ولا يلزم الناس به ويتحول الاعتقاد بفرضه على الغير بالقوة إلى مشكلة اجتماعية.

وواضح ان للظروف الاجتماعية والحضارية والمعرفية التي يتلقى المنتمي فيها(معارفه الدينية) مدخلاً في صياغة الاعتقادات ومفردات العقل المعرفي الديني، فالانتماء تشكله ظروف تلقى (النصوص، وطبيعة المؤسسة، ونمط المتلقي، والبيئة) فكل تلك العوامل تحدد نوع الاستجابة وعلى ما



المعرفة إدراك الجزئي، أو إدراك للتصورات بينما العلم ادراك الكلي او ادراك التصديقات فالمعرفة عندهم أدنى من العلم وعند كتّاب المعرفة الإسلامية ان العلم يعني القطع والمعرفة أعم من الظن والقطع.^(١٣)

وللمعرفة أنواع، وفلسفة، ومصادر، وضوابط، ومناهج وأعلام وأشهر الأعلام الذين برعوا في تحليل منظوماتها قديماً ابن سينا الإشرافي وابن عربي الصوفي والغزالي المتكلم وابن رشد الفقيه الفيلسوف(على ما بينهم من تباين منهجي) ومن المحدثين كانت وهغل، وباشلار^(١٤)

إن أبرز نقد وجهه الدارسون لنظرية المعرفة هو عدم تمكنها من إحراز القطع واليقين فيها، وقد بذل الفلاسفة محاولات لنقض هذا النقد الذي كان يتضمن معنى الشك في مضامينها أو في استحالة تحصيلها كاملة، إلا ان وجهة هذا النقد كانت في الشك المنهجي الذي ظهر مؤخراً عند ديكارت^(١٥) لان الشك المنهجي عند الكثيرين يعد نقداً مقبولاً في التفكير فهو مفردة جوهرية في المنهج وليس مذهباً في المعرفة، ومن هذه الإشكالية ظهرت فكرة(الاعتقاد بان مصدر المعرفة هو العقل الخالص) والاعتقاد بان التجريب هو مصدر من مصادر المعرفة، وكل ذلك بحثٌ وراء قضية اليقين والقطع الذاتي، وقد انتهى العقلانيون إزاء الإشكال إلى ضرورة ان يتيقنوا من مجموعة معارف أولية قائمة بذاتها لا يعترضها الخطأ والنسبية(كالبداهيات في الرياضيات) والإصالات والحقائق الأولية في العلوم الدينية والعقلية تكون اسساً مبرهنة تامة تترتب عليها بنية المعرفة العقلية.

لكن النسبيين القائلين بإمكان المعرفة ووجود الحقيقة يرون ذلك في عالم الثبوت، أما في عالم الإثبات فهي لا تعدو ان تكون معرفة نسبية، بمعنى إنها ليست معرفة خالصة من الشوائب والمسبقات وليست مطلقة بل هي مزيج من الموضوعية والذاتية، وتعني النسبية إننا لا نستطيع ان نعرف كل شيء، واذا عرفنا بعض الأشياء لن نستطيع ان نحيط بها إحاطة تامة وما من فكرة في العقل الا وكان إدراكها تابعاً لمعارضتها بفكرة سابقة لها أو شبيهة بها لذلك كان من المحال إدراك المطلق لانه لا يتصور وجود شيء خارجه حتى يعارض به.

ان قضية نسبية المعرفة ليست من القضايا الجديدة، إنما هي قديمة قدم الفلسفة اليونانية كما هو فكر المدرسة المشائية وقد نقل عن افلاطون قوله , وهو يشرح رأي بروتاغوراس السوفسطائي القائل بمقياس الانسان((تظهر الأشياء لي كما توجد بالنسبة لي وتظهر للآخرين كما توجد بالنسبة إليهم))^(١٦) لكن تبلور الجدل المعرفي وإيضاحه أوصلنا إلى ان الشك في ذاته ليس غاية بل هو وسيلة للوصول إلى اليقين، وان آثاره السايكولوجية تتيح للشخص ان يحتمل الآخر المختلف معه وتقبّحه^(١٧) فقد ينطوي على بعض الحق، وقد بذل مفكرو المعتزلة جهداً في اشتراطهم الشك كمقدمة نظرية لصحة النظر المؤدى إلى العلم^(١٨) في رأيهم في تحسين العقل للأشياء والأفكار.

ووافقهم- إلى حد بعيد - الغزالي رغم تفاوت المسالك في ان الشك طريق البحث إلى اليقين فقال ((ان الشكوك هي الموصلة للحق فمن لم يشك لم ينظر، ومن لم ينظر لم يبصر،

إلى صناعة الموقف.

الأدلة على مشروعية نسبية المعرفة الدينية:
استدل القائلون بمشروعية النسبية مجموعة من
الاستدلالات :

الدليل الأول: ما ذهب اليه مجموع علماء
المسلمين من ان الإيمان بالله وأصول الدين لا بد
ان يتحصل عقلياً من الفرد، فلا إيمان بالتقليد،
ولأجله فان اكتساب هذا الإيمان سيختلف بين
الناس في التفاصيل فان الأفراد سوف لا يتلقون
المعرفة الدينية كلهم على درجة واحدة وبنمط
واحد وبظروف واحدة وفهم واحد.

ان مراجعة واحدة لأراء الكلاميين في
العقائد تكفي دليلاً على صحة ما نقول فاختلافهم
في العدل والرؤية وعصمة النبي وصور
الإعجاز والإمامة والمعاد الروحاني والجسماني
ومرتكب الكبيرة^(٢٢) الخ كاف في التدليل على
ما نقول زيادة على ان هذه المسائل الخلافية
لم تحسم ولم تتقارب منذ الف وخمسائة عام
تقريباً وهذا دليل آخر على ان التلقي والعوامل
التي تتداخل معه يختلف في التأسيس والنمو
من فرد إلى آخر ومن مجموعة إلى أخرى،
فمن أين يستطيع كل فريق أن يقطع بانه ظفر
بالحقيقة التامة، فعندما تطلع مثلاً على كتاب
اصل الشيعة وأصولها تجد مدرسة الشيعة
الأمامية تتفق على الأصول العامة للعقيدة ولكن
العلماء يختلفون في مسائل تفصيلية داخل هذه
الأصول كاختلافهم في الرجعة^(٢٣) وهذا الأمر
تجده في تفرعات الأراء عند طبقات المعتزلة
وطبقات الأشاعرة ومتأخري الخوارج،
وأقطاب كل اتجاه عقائدي آخر، وهذا يدل
على ان في المعرفة الدينية سعة للاجتهاد، وان
لازمة الاجتهاد ان يفسح المجال للاستماع إلى

ومن لم يبصر بقي في العمى^(٢٤) وتابعهم
ديكارت في ضرورة الشك بوصفه منهجاً
للتفكير، فهو يقول في نقد العقل المجرد ونقد
العقل العملي: (لا يستطيع الإنسان الحكم على
ما يتصوره عن الواقع انه نفس الواقع ذلك لان
ما يدركه نسبي يرمز إلى الحقيقة الكلية أو هو
جزء منها)^(٢٥) وتلخص نظريته في اللا منطق
واللا نهائي ان لكل إنسان تجربته في تحصيل
المعرفة، وان الظاهر هو الأساس الموضوعي
للمعرفة ذلك انه المعول عليه عقلاً وكيونته
الظاهرة ليست كينونة الحقيقة

وكذلك دافيد هيوم فانه يرى ان هذا النمط
من النسبية يختلف عن الشك المطلق الذي
يتمتع تماماً عن إصدار الأحكام، إنما تقتضي
الموضوعية العلمية رجحان الشك كعملية
اختيارية هدفها إفراغ العقل المعرفي مما فيه
من المسبقات وتهيئته لدراسة موضوع دراسة
غير متأثرة بعوامل غير علمية^(٢٦).

فالشك المطلق ينكر كل المعرفة اليقينية
لذاتها أو لغيرها، نصاً أو تفسيراً للنص وينفي
القدرة على امتلاك الحقائق ويرى احياناً تكافؤ
الأدلة على النقيضين، ويعلق إصدار الأحكام
على الأشياء والأفكار، بوصفها معرفة غير
مطمئن لها

اما الشك النسبي: فيرى ان اليقين يمكن ان
يكون (متحصلاً عقلياً) في الأسس وان نسبية
متفاوتة في المعرفة المؤسسة قد ترد على
الأسس (النصوص) ويقر ان الشعور والتيقن
الذاتي ممكن، ويفكك بينه وبين إلزام الغير
بيقين الذات، ويتأكد من وجود حقائق أساسية
ولا يقف عند الأدلة المتكافئة، فله رجحان في
الأدلة على ما بعد الأسس، ويعتبر هذا طريقه

هنا فقد برزت احدى اهم إشكاليات الاجتهاد،
التخطنة والتصويب^(٢٥).

مفهوم التخطنة والتصويب

يعني هذان المصطلحان الإقرار بأن يكون حكم الموضوع (الواقعة / التصرف) واقعي يطابق المحفوظ , والمجتهد قد يصيبه من خلال بذل الوسع، وقد يخطئه ولو كان طريقه اليه معتبراً وهذا معنى المخطنه اما المصوبه فيرون ان الحكم الواقعي تبع لما أدى اليه الطريق الاجتهادي المعتبر (فكل مجتهد مصيب فيما وصل اليه) فالحكم اما ان يكون عليه دليل أو لا: فان لم يكن عليه دليل فهو مثل الدفين إذا ظفر المجتهد به وبذل له الوسع وحاول استفادة الحكم من الأصول او من المبادئ العامة فيها، فان كان عليه دليل فالدليل أما قطعي أو ظني: فان كان قطعياً و اخطأه المجتهد في الظفر به فهو آثم (على رأى الأصم والمريسي)^(٢٦) بخلاف الآخرين الذي نفوا عنه الإثم اما لخفاء الدليل وغموضه وان كان موجوداً، وقد نقل القولين عن الشافعي واحمد وأبي حنيفة , أما اذا كان الدليل ظنياً فمن ظفر به من المجتهدين فهو مأجور أجرين أجر الاجتهاد و اجر الظفر، و من لم يصبه فهو مخطئ الا ان له أجراً واحداً هو اجر الاجتهاد^(٢٧) .

يقول الأمدي ان مذهب الجمهور ان انه ليس كل مجتهد في العقليات مصيباً^(٢٨) ونقل عن الجاحظ والعنبري قولهم ان الله تعالى حط الاثم عن مخالف ملة الاسلام اذا نظر واجتهد فاداه اجتهاده الى ذلك المعتقد وقرر العنبري ان كل مجتهد في العقليات مصيب، ورفض الأمدي ذلك الا اذا اتى بما كلف به مما هو

الأخر وان يفترض كل واحد منا ان قدرا من الصحة موجود فيما يراه الآخر، بيد انه مطالب بالدليل لكي يقر اختلافه.

الدليل الثاني : ان طبيعة النص القرآني طبيعة إعجازية، وان هذا النص حاكم ومهيمن على الحركة الكونية حتى قيام الساعة او اليوم الأخير، وفيه محكمات معانيها واضحة جلية محددة لا تقبل التأويل، وليس فيها غير معنى واحد، بينما المتشابه فيه هو النص القرآني الذي له عدة معاني وعدة أوجه، لكنها في اطار المحكم معبرة عن المعنى العام للنص بتعدد الدلالي^(٢٩) وبذلك يكون المتشابه الموجود فعلاً في كتاب الله دليلاً على مشروعية تعدد الآراء داخل النطاق المحدد، والذي يستلزم القبول بقبول الراي الآخر، والتعاطي معه ويؤسس لمشروعية احتمال ان يحمل قدراً من الحقيقة مما يعني إقرار فكرة المعرفة النسبية.

الدليل الثالث : في مجال مسالك الاستنباط الفقهي هناك مسلكان : احدهما ما له مستند من النص فالمجتهد متوثق من قطعية الصدور ومتأكد من انه يصلح للاحتجاج، فيحرص على الظفر بانطباق دلالاته على موضوع الحكم اما مع حاله تعدد الدلالة , كما تقدم , فعليه ان يقدم راياً اجتهادياً راجحاً فيه، ومن هنا جاء الاجتهاد الذي يجوز ان يراحمه مثله كما يقول علماء الأصول، فما ورد فيه نص والصدور مقطوع به محكم ويتحول إلى حكم في حق المجتهد اذا بلغه قطعياً و عثر عليه وكان على واقعه دليلاً قاطعاً او معتبراً، فان لم يكن له طريق ميسر فهو رأي لمن بلغه ووجهه كافياً، وعموماً فيبعد وصول النص للمجتهد وتعدد دلالاته فان الأمر يبقى في حدود ظنون المجتهد المشروعة، ومن

داخل تحت وسعه وقدرته للوصول الى رجحان المخطئة وذكر ان الاثم محطوط عن المجتهدين في الاحكام الشرعية مستنداً لبواقع اختلاف الصحابة في الآراء الفقهية، وفصل الأمدى القول في الظنيات الفقهية فقال فالمسألة اما ان يكون فيها نص او لا فان لم يكن فيها نص فقال قوم كل مجتهد مصيب وحكم الله ليس حكماً واحداً بل هو تابع لظن المجتهد فحكم الله ما أدى اليه اجتهاده وهو قول شيوخ المعتزلة ابي الهذيل والجبائي وقال اخرون المصيب واحد ومن عده مخطئ^(٢٩).

وهكذا نرى تفرع على مشروعيه الاجتهاد، بل مطلوبيته : هل المجتهد مصيب ام مخطئ ؟ وانتج حوارية جدلية سميت ((التخطنة والتصويب)) على عدة مواقف :

الرأي الاول: انه مصيب دائماً، فكل ما لا نص فيه متروك للاجتهاد الذي هو ظن، وحكم الله ماغلب على ظن المجتهد، إذ المجتهد لم يكلف أصابة الثبوت، وهذا مذهب التصويب الأشعري والمعتزلي معاً^(٣٠).

الرأي الثاني: ان المجتهد حينما يبذل أقصى جهده للوصول إلى مظنون الحكم الشرعي فقد حقق التنجيز والمعدرية، لكن ذلك لا يعني انه قد أصاب الحق، لأن التماس الحكم بالفهم البشري والأمارات لايبدل الواقع ولايغيره وقد سموا ما نتج عن (إمارة) * أو (اصل) إنه حكم ظاهري لاحتمال مخالفته للواقع بخلاف المصوبة الذين يرون ان الحكم الظاهري هو ذاته الحكم الواقعي تنزلاً ويرون ان الحكم اذا كان ناتجاً عن الإمارة فهو حاكٍ عن مقتضى الإمارة وليس عن الواقع، ذلك لان الإمارة لا تخلق مناط الحكم (المصالح والمفاسد) ولا تسري إلى

الواقع الخارجي ولايتبدل حقيقته وان الطرق والأمارات التي نزلت منزلة العلم فلاجل تلافي الفراغ، والفارق ان العلم القطعي كاشف عن الواقع وان الأمارات تفيد التنجيز والمعدرية معنى التنجيز ان المجتهد انجز مهمته باستعمال كل السبل للظفر بالحكم، والمعدرية ان المكلف والذي عمل بالحكم الظاهر المخالف للواقعي معذور امام الله لانه عمل بامر لا منروحه فيه يتفرع عن هذا الموضوع قضية عدول المجتهد عما كان يراه اذا انكشف له دليل أقوى فيقول المصوبة انهم ملتزمون بالاجزاء وعدم جواز نقص الاجتهاد باجتهاد، لاعتقاده بعدم وجود واقع يمكن ان يخطئه المجتهد، فاذا تبدلت الأحكام فلتبدل الموضوعات وليس لانكشاف الخطأ^(٣١).

أما المخطئة : فيرون عدم الالتزام الابدي بالاجزاء لأن الحكم الظاهري ليس اكثرمن تعويض المكلف عما ينس من الوصول اليه من معطيات الحكم الواقعي ورغم ذلك فقد اختلف بعض علماء المخطئة في ان العدول لايجوز في الحكم(الملزم) ويجوز في الافتاء، ونقل عن الميرزا النائيني انه يذهب الى انه يجوز في العبادات ولايجوز في غيرها^(٣٢)

ان العلم البشري بحقائق الوجود المادي قد قدم اجابات عن اسئلة كان الفكر الديني قد قدم لها اجابات، وسواء اكانت الاجابات متفقه او مختلفة فلتعدد مصادر المعرفة من جهة فانها تعامل على درجة واحدة من التعاطي معها لاجل الرجحان فاذا اختلفت في المضمون فان العلم قدحصلها من خلال الوسائل التجريبية التي لاتتغير قوانينها بعد الانتهاء من اكتساب الاداة صفتي الصدق والثبات، وهذا دليل على

ان تعدد مصادر المعرفة ممكن معرفيا وان الاختلاف مع تفسيرات المعرفة الدينية ممكن ايضا، ويبقى الامر في تحقق الراجح.

كما ان العقل البشري ارتفع في وظائفه فاسهم في تحليل الظواهر وتحليلها من خلال رؤاه في المعرفة العامة والمنهج العقلي المحض، فقد تزامم في معطياته المعرفة الدينية، وسواء اختلف معها او اتفق فقد حصل ان المعرفة العقلية المحضة غير المرتبطة بالاديان تكون قد قدمت تفسيرات كونية سواء على مستوى مباحث الوجود (الانطولوجيا) او مباحث المعرفة (الابستمولوجيا) او مباحث القيم (الاكسيولوجيا) واخيراً فقد نتج عن ذلك امران هما تعدد مصادر المعرفة وإمكان الاتفاق والاختلاف في تفسيرات الظواهر بين العقل والمعرفة الدينية .

و عليه ولأجل الافادة من هذا التزامن، فاقصاء المعرفة العقلية غير الملزمة بالاديان عن دورها في الكشف عن الظواهر اضرار بضرورة التقدم العلمي لاسيما وان تعدد الثقافات والاديان والنظم الحضارية بالعالم قد صار امرا واقعا ومؤثرا في مصائر البشر، وقد امتلكت دول تلك الثقافات اسلحة فتاكة، فان صرنا الى وضع ثقافي عقائدي يؤمن بمقولة (الصحة المطلقة التي لا يقابلها الا البطلان المطلق) فاننا سنقع في سبب سببا مناسبات للصدام بين الانسان المعاصر والدين، فلا بد من حل وسط هو القدر المقبول المبني على احتمال وجود مقدار من الصحة في الآراء والمتعددة الثقافات الاخرى^(٣٣) ومن المستحسن السعي وراء مساحة مشتركة من القيم، او الإعذار يختلفون فيه او تعميم جهد مشترك للبحث عن الحقائق

الازلية بالتعاون بين مناهج متعددة.

مما تقدم من الادلة يتبين ان منظومة العمل الاجتهادي ومسالك الاستنباط لا تمنع من تعدد الآراء - اذ كانت المسالك للوصول للرأي مسالك صحيحة، وان مقتضى ذلك بطلان الزعم بان واحداً - من غير المعصومين - يملك تمام الحقيقة الدينية، وعندما يتبين انه لا يمكن ان يحوز على كامل الحقيقة الدينية فتقل عنده فرصة إتهام الاخر بالباطل والكفر والمروق والبدعة والضلال... الخ وتغلق بوابة كبيرة من بوابات التطرف الديني المفضي في الغالب الى (مشروعية زانفة للعنف).

ومنشأ نسبية المعرفة حث المنتمي اليها للسعي نحو الكمال لان الافكار في نطاق النسبية لانها لا تدعي الكمال فانها تسعى للوصول الى المطلق وبعبكسه تغلق الفرص نحو التطور، لان الكمال هو امتلاك الحقيقة الدينية، ويكون الرأي الاخر هو الفاقد للاعتبار وتغلق فرصته ان يعمم انموذجه العقائدي على الناس (لهدايتهم) لان انموذجه كما يراه هو (ارادة الله)، وانه (نهاية التاريخ)، وبهذا استدلت عدد من الباحثين^(٣٤)، وذلك كله سبب من اسباب استعمال العنف والجنائية على الانسان تحت مزاعم الدفاع عن الله ونصرة الدين الذي يسوغ له مصادرة الحياة.

ونسبية المعرفة الدينية مسلك نحو اغناء المعرفة الانسانية والتحقق منها، ونقدها وتطويرها لصالح التطور المدني للانسان اما في ظل المعتقدات اليقينية الدينية النسبية فانه يكتفي بها ولا يمارس سعياً للتطور وعندى ان هذا ضروري للمسلمين لتقليل ظواهر الاصوليات الدينية.

ان الدين الذي نزل قبل خمسة عشر قرناً لا يزال مهيمناً على الثقافات المتطورة ذاتياً، من جهة الاطار العام، وبضمنها المدنيات المتحركة نحو الكمال وتراكم الخزين الحضاري وهذه كلها فعاليات بشرية، والدين اطار رباني يصحح هذه الفعاليات فانتاج معرفة جديدة مستندة الى الدين، ومتضامنة معه هوية تصنع حقيقية في ذاتها وموضوعيتها وهذا لا يتم ما لم نتخل عن الاطلاقية نحو النسبية في المعرفة الدينية وواضح انها مفيدة في جوانب عدة طالما بقيت منهجاً في حقل المعرفة ولم تتحول الى الايديولوجيا لان النسبية المعرفية ضد النسبية الايديولوجية التي تلجأ لمفهوم النسبية مطلقة من خلال حاجتها ومصطلحتها.

آراء الرافضين لنسبية المعرفة الدينية :-

يرفض عدد من الدارسين مفهوم النسبية ومنهجها في المعرفة الدينية لاسباب منها :

الاول : ان المعرفة الدينية فرع عن النص الديني ان لم تكن منه، وعليه فهي تقترب من سماته والتي اهمها اليقين والاطلاقية فالتفكيك بين النص والمعرفة الناتجة عن النص اشكالية فيها قدر من الخلل المنهجي لان المضمون المعرفي من جنس واحد^(٣٥) ويجب على هذا: ان هذا الاستدلال يتوقف على مقدمات :

الاولى : ان هذا صحيح حينما تكون مرتبطة حصراً بالنص دون ان تمازجها عوامل اخرى (زمنية – بشرية – مكانية)، والحال ان التمازج موجود.

الثانية: ان تكون ملتزمة تماماً بمنهج يقيني للاستنباط. وعموم مناهج الاستنباط ظنية ومبنائية، كما يرد على الاستدلال اننا يجب ان

نلتمس نصاً صحيحاً يقرر ان للمعرفة الدينية سمات النص، على اننا عيانا امام نصوص كثيرة تدل على التحرز من الظن ونفي المعرفة الدينية الاطلاقية، لذا تبني الفكر الشيعي مفهوم العصمة للائمة (ع) ليثبتني الدليل على يقينية في عقائد المذهب وقواعده الاساسية، ولجأ الآخرون الى ما يسمى بـ (عدالة الصحابي) لاجل الغرض نفسه، او توقفوا على الارتكاز للنصوص التأسيسية، ونجد ان نقض الاجتهاد بالاجتهاد دليل على تدني الاجتهاد عن رتبة النص، بل ان حديث عرض المرويات على كتاب الله اصدق دليل على تعدد الرتبة.

الثاني : يرى الرافضون لنسبية المعرفة ان قول الله تعالى (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) هو بوابة البحث عن (هداية الباري) لعباده الذين اجتباهم لدينه وتتضمن انهم مهديون من عند الله فلزم ان نقر باليقينية والاطلاقية^(٣٦) فيما توصلوا اليه والا افرغت الاية الكريمة من مدلولها^(٣٧) ذلك لان الهداية لا تتعدد في القول وفي التباين في الاداء والنظريات والافكار والمفاهيم. ومقتضى عدم التعدد الاتجاه نحو حقيقة واحدة مطلقة لا تتحمل النسبية فقوله تعالى (الصراط المستقيم) يعني ان الحقائق الدينية غير متعددة بشكل تكون كل الافهام المتباينة مصيبة. لذلك فمفهوم النسبية متعارض مع الاية الكريمة.

ويجاب على ذلك: بان مجرد الطلب (اهدنا) دال على ان الانسان مفقود لهذه الهداية، فهو يطلبها من الله تعالى ولا نص ولا دليل على ان الله اعطاها لجميع عباده الا لمن اصطفى ممن عصمهم عن الخطأ وهؤلاء لم يدخلوا في نطاق المعرفة النسبية، وقولهم ان الهداية لا تتعدد غير مسلم به

وذلك بما يثبتته لك الوجدان انك قد تصل الى مرادك باكثر من مسلك في الامور المادية والذهنية وهذا واقع عيان لا يحتاج الى برهان، ولا فرق بين صراط مستقيم واحد وصراطات مستقيمة اذا ادت كلها الى المطلوب كما يقرره بحث د. سروش.

ويستدل الرافضون بان بذل الوسع :اي التحقق من الاعتماد على اقصى ما عند الانسان من جهد عقلي يكفي للوصول الى الحقائق الدينية، لان ما عدا ذلك صعب ان لم يكن محالاً، وحيث لا يكلف الله نفساً الا وسعها، فان بذل(الوسع : الاجتهاد) كافٍ كمقدمة للوصول للحقائق الدينية ولا بد من اعطاء الميزة للرأي الناتج عن بذل الوسع عن رأي تنقصه المقدمات الضرورية لليقينية. (٣٨)

وعلى ذلك: أصر الشيعة الامامية على إبقاء الاجتهاد في المعرفة الدينية، عندما اتفقت المذاهب الأخرى على اغلاقه والبقاء على مباني الأبناء الأربعة وعلى وفق ضوابط صارمة لكي لا يتماهى التباين، وتساعد فكرة النسبية على تسوية الحال بين الناتج عن بذل وسع والناتج عن جهد اولى ويجاب عن ذلك بان بذل الوسع متحقق من انسان، وطبيعة الانسان انه محدود(القدرات) ومؤثر فبیه زماناً ومكاناً فلا امكان لمجرد اعتبار بذل الوسع طريقاً الى اليقين مع اقرارنا ان بذل الوسع مقدمة اساسية للمعرفة الجادة واي معرفة دونها ربما لا تستحق ان تسمى معرفة، لكن بذل الوسع يقرب من اليقين، ولكنه قطعاً لا يحققة لاننا نجزم بان بذل الوسع وحده لم يتعهد بتحصيل التوافق بين العالمين الواقعي الثبوتي والذهني الاثباتي، والا لا بد من تصويب المجتهد عندئذ لان الوسع لا

ينقض هذا التصويب ولا يسوغ الانتقال منه الى غيره والواقع الذي عليه الحكماء على غير هذه التوافقات. (٣٩)

زيادة على ان النزعة الاطلاقية تساوي بين عالم التجريد وعالم الواقع التطبيقي، والاول عالم الكتاب المحفوظ والثاني عالم الادراك البشري للحكم والحكمة اذ ان عالم الادراك غالباً ما يشتمل على قدر من الصواب، ومعه شيء من الخطأ. كما نجد قدراً من الخطأ لكن يخرتن شيئاً من الصواب.

يقول ابوحيان التوحيدي(ان الحق لم يصبه الناس في كل وجوه بل اصاب منه كل انسان جهة) (٤٠)

الثالث : ويستدل الرافضون للمعرفة النسبية:
بأن هذا المسلك لا يرى وجوداً للحقيقة النهائية، وينطلق من عدم وجود مقياس موضوعي للحقائق، وهذا يؤدي الى انكار الضروريات وليس من حق العقل انكار الضروريات، بل ان ذلك مدحوض عقلاً، لأن ذلك يؤدي الى الفوضى في التفكير (٤١)

ويجاب عن ذلك ان فكرة المعرفة النسبية لاتنكر الضروريات، ولا يصح عنها ذلك وهي تفصل بين الحقائق النهائية الموجودة في عالم المثال او الواقع او الثبوت وبين ادراكها من البشر، فالمدرجات هي التي يبني التعامل معها على مقتضى النسبية. وغاية ما تدعيه النسبية انها لا تنكر وجود اختلافات مقبولة بقدر ما بين الاراء في المسألة الواحدة، ومن الخطأ القول انها لا تعترف بنظام ابستمولوجي للوصول الى الحقائق لكنها لا تلتزم بنظام واحد من جهة ولا تزعم ان عقلاً انسانياً متجرداً من المسبقات

ومتحرراً من المؤثرات قادر على الظفر بها رغم تعاليها فهي معرفة متعالية غاية الامر: ان الحقائق الدينية المتعالية موجودة، وممكنة والحصول عليها ليس محالاً، وغاية المتعلم الوصول اليها، لكنها ليست متاحة بشكل يخلو من صعوبات كبيرة، وهي ليست واضحة وسهلة التحصيل وفي احيان كثيرة هي عصبية عن الادراك ومعقدة لتتشابك مراميها لذلك لا يمكن الاطمئنان للجهد البشري في اعلان الظفر بكامل الحقيقة الدينية، واعتباره النموذج الاخير لكي يصح فرضها على الاخر انما يذهب اليه المحققون في نسبية المعرفة الدينية ليس - كما يزعم - من انها تستلزم انكار الحقيقة المعرفية في الوجود، فتلك نسبية الحقيقة الوجودية وهي نسبية يمكن ان يقال انها تستلزم هذا اللازم.

اما القائلون بنسبية المعرفة الدينية فيرون ان النص الالهي قطعي الصدور وهو كامل ويقيني ولا ياتي الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهو ثابت وخالد غير مستقى من العقل البشري ولا جزء من المعرفة البشرية، فاذا رافقه يقين في فهم دلالاته، تحول على صعيد الادراك البشري الى معرفة يقينية - ليست نسبية - لكن الاشكال في تعدد دلالة النص الديني حينما يتحول الى تعدد ادراكات متعددة فتبدو المعرفة منحصرة في تبادر المجتهد وهي ليست نهائية، ولا كاملة، ولا ثابتة، ولا نقية ولا يستحيل فيها احتمال الخطأ والخلل، وهي ليست مستغنية عن المعرفة الانسانية^(٤٢) وليست بمنأى عن التحريف والزيادات والفهم غير السليم ولا يضيفي مستندها ومنشؤها عليها معنى اليقين فيقينية النص الديني لا تقضي بالضرورة الى ان يكون فهم النص يقيناً.

وهذا الاستخلاص ليس في المعرفة الدينية فحسب انما في عموم المعرفة فالقائلون بنسبية المعرفة لا ينكرون وجود مقدار كبير من اليقينات التي لا يختلف عليها الا الشواذ وربما يكون صحيحاً: ان بعض المعرفة النسبية قد بذل فيه جهد علمي متراكم وجماعي وهذب وشذب وتجاوز النسبية الى اليقيني او ما يقاربه لكن لم يصل الى القطعي الاطلاقي.

ولعلنا لانتفق مع د. عبدالكريم سرور حينما يصنّف نظم المعرفة، فيرى ان العلم - هو الطريق لفهم الطبيعة وان الفلسفة هو الطريق لفهم الوجود، وان المعرفة الدينية هي الطريق مقنعة عن بدايات الوجود وغاياته وحكمة اليجاد وفسرت تناسق حركة الموجودات^(٤٣) وقدمت الرواية الدينية الكثير مما يعين على فهم الطبيعة (الكونية سواء المادية او النفسية) وأعان العلم على فهم الشريعة والترجيح بين اقوال الفقهاء، بل تضافرت الفلسفة في صناعة الانسان مع الفهم الديني السليم، وتدخل العلم فاجاب عن موضوعات تطرقت اليها الشريعة، وتوافقت الفلسفة - احياناً - مع الدين وبذلك نكون امام بنية معقدة ومركبة من المعارف تحتاج الى استيطان الشك الدائم لئلا تتحول المعرفة الى تصور دوغمائي.

الخاتمة

ان معضلة الدوغما والتعصب الذي بات اساساً دينياً للعنف والكراهيات لا يحلها غير اعادة تشكيل العقل المعرفي، وهذه الاعادة في رأي الباحث جوهره الاقناع بان المعارف - غير التأسيسية - كلها من جنس الاجتهاد الانساني الذي تحتمل فيه الصحة كما يحتمل فيه الخطأ، وبذلك نغلق الباب على مسوغات اوهم امتلاك الحقيقة الربانية كاملة ونتصرف على اساس ذلك الوهم بخلق جماعات تكفيرية لاتجد غير العنف وسيلة لنشر افكارها.

الهوامش

- (١) ديورانت: قصة الحضارة. ترجمة زكي نجيب محمود وآخرين، اليونسكو - طبع دار الجيل ٩٨-٤
- (٢) روجيه جارودي: الاصوليات المعاصرة أسبابها ومظاهرها ٢٠٠٩ ص ٣٤
- (٣) م.ن: الاصوليات المعاصرة أسبابها ومظاهرها ٢٠٠٩ ص ٣٤
- (٤) محمد مجتهد شبستري: قراءة بشرية للدين، دار الانتشار ط ١٢٠٠٩/٢٠٠٩ ص ٥٦
- ظ: عبد الكريم سروش: القبض والبسط ص ٤٢.
- (٥) ظ: اشكالية فهم النصوص
- (٦) د. عبد الكريم سروش: القبض والبسط: ترجمة دلال عباس ص ٢٣٣.
- (٧) عبد الأمير زاهد، د. فكري جواد: الأسس الدينية للاصولية في الأديان الابراهيمية بيروت دار الرافدين ٤٠.
- (٨) م. ن
- (٩) ايمانويل هيمن، الاصولية اليهودية ترجمة سعد الطويل / الهيئة المصرية ص ٣١.
- ظ: ايان بوستنيك: الاصولية اليهودية مؤسسة الدراسات الفلسطينية ص ٨٥.

(١٠) ابن الجوزي: المنتظم ج ٥ / ص ٣١٠.

(١١) مصطفى عزيزي: تاريخية النص الديني ص ٨٤، ط محمود زيدان: نظرية المعرفة عند مفكري الاسلام وفلاسفة الغرب دار النهضة مصر ٢٠٢٠ ص ٧١.

(١٢) مصطفى عزيزي: الاسس الفكرية للعلمانية ص ٥٢.

(١٣) محمد حسين زادة: مصادر المعرفة، ترجمة حيدر الحسيني، مؤسسة الدليل ص ٤٥٦.

(١٤) ظ: ابن سينا: المنطق تحقيق ابراهيم مذكور، ظ: الغزالي: المستصفى ١٠٩/٢

ظ: عبد المنعم الحفني: الموسوعة الفلسفية ص ٤٨٢

(١٥) ديكرات: مقال في المنهج - ترجمة محمود الخضيرى، الهيئة المصرية ص ١٥٩.

(١٦) مصطفى النشار: فلاسفة ايقظوا العالم ص ٧٧.

(١٧) ظ: عبد الجبار القاضي الهمداني: فضل الاعتزال طبعة تونس ١٩٧٢ ص ١٨٢

حسن حنفي: موسوعة الحضارة الإسلامية المؤسسة العربية ص ١٢٥.

(١٨) فؤاد زكريا نظرية المعرفة دار الوفاء ٢٠٠٥، ظ: أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين صحح النسخة الأولى هلموت ريتز ط ١٩٨٠ وحققها محمد محي الدين عبد الحميد ١٩٩٠ ص ١٦١.

(١٩) الغزالي: ميزان العمل ص ٦١: ظ فصل بيان معنى الذهب واختلاف الناس فيه.

(٢٠) ايمانويل كانت: نقد العقل المحض، ترجمة موسى وهبه دار التنوير ص ٣٤.

(٢١) رشيد الطاهر: مبادئ الطبيعة الانسانية عند هيوم مؤمنون بلا حدود عرض وتحليل، محمد حسين كاشف الغطاء: اصل الشيعة تحقيق علاء جعفر نشر مؤسسة الامام علي.

(٢٢) محمد فضل الله الزنجاني: تاريخ علم الكلام وقضاياها / تحقيق مجمع البحوث الاسلامية ص ٤٣

(٢٣) محمد رضا المظفر: عقائد الامامية ص ٢١

(٢٤) السيوطي: الاتقان في علوم القرآن ٧٧/٢.

- (٢٥) الأمدي : الإحكام في اصول الاحكام ٤/٤٠٩ .
- (٢٦) م.ن : ٤/٤٠٩ .
- (٢٧) الأمدي : الإحكام في اصول الاحكام ٤/٤١٠ .
- (٢٨) م.ن : ٤/٤٠٩ .
- (٢٩) م.ن : ٤/٤١٠ .
- (٣٠) محمد تقي الحكيم : الاصول العامة ٦١٥ .
- *مصطلح الإمارة يرادف القرينة او(الدليل غير التام) على حكم ما ويرجع اليها مع فقد الدليل التام اما الاصل فهو من المشهورات المبرهنة مثل الأصل براءة الذمة من الوجوب المتفق على صحتها والشك يفسر لمصلحة المدين.
- (٣١) محمد تقي الحكيم : الاصول العامة ٦١٦ .
- (٣٢) ظ تقريرات الامام النائيني بقلم السيد الخوئي ج ١٠١/٢ .
- (٣٣) للتفاصيل : ظ على حرب الممنوع والممتنع ص ١٨٠ .
- محمد جابر الانصاري : تجديد النهضة باكتشاف الذات ص ٨٣ .
 - طيب تيزيني : افاق فلسفية عربية ص ١٦٧ .
 - جون ستيوارت مل : ملاك الحقيقة المطلقة ١٩٣ .
 - محمد اركون : معارك من اجل الانسنه، ترجمة هاشم صالح ص ١٦ .
 - حسام الالوسي : التطور والنسبية في الاخلاق ص ٢٧ .
 - شاكرا النابلسي : صعود المجتمع العسكري ص ٢٠٥ .
- (٣٤) للتفاصيل : عبد الامير كاظم زاهد : اشكالية فهم النصوص - اطروحة دكتوراه بالجامعة اليسوعية (القيس يوسف) ص ٤٧١ .
- (٣٥) فتحي عثمان : الفكر الاسلامي والتطور ص ١٥ .
- (٣٦) مصطفى عزيزي : تاريخية النص الديني ص ١٢٧ .
- (٣٧) علي سامي النشار، مناهج البحث ص ٥٦ .
- (٣٨) الأمدي : الإحكام ع/٤ ص ٤١١ .
- (٣٩) الاء جاسم كاطع : نظرية المعرفة عند الطباطبائي(صاحب الميزان) رسالة ماجستير لكلية الآداب بغداد /٢٠٠٧ ص ١٧٨ .
- (٤٠) التوحيدى : المقاسات المقابسه ٦٤، تحقيق محمد توفيق حسين مطبعة الاداب بيروت ١٩٨٩ ط٢ ص ٢٢٠ .
- (٤١) فتحي عثمان : الفكر الاسلامي والتطور ص ١٧ .
- (٤٢) عزيزي : الاسس الفكرية ٥٥ .
- (٤٣) عبد الكريم سرروش : القبض والبسط ١٦، ترجمة دلال عباس طبع دار الجديد بيروت ص ٢٣٤ .
- مصادر البحث :
- (١) الاء جاسم كاطع : نظرية المعرفة عند الطباطبائي(صاحب الميزان) رسالة ماجستير لكلية الآداب بغداد /٢٠٠٧ ص ١٧٨ .
- (٢) ابن الجوزي : المنتظم في تاريخ الملوك والامم تحقيق محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٢ ..
- (٣) ابن سينا : المنطق تحقيق ابراهيم مذكور، حققه محمد عثمان نشرته مكتبة الثقافة الدينية
- (٤) أبو الحسن الأشعري : مقالات الإسلاميين صحح النسخة الأولى هلموت ريتز ط٣ ١٩٨٠ وحققها محمد محي الدين عبد الحميد ١٩٩٠ ص ١٦١ .
- (٥) الأمدي : الإحكام في اصول الاحكام تحقيق عبد الرزاق عفيفي دار الكتب العلمية ٢٠١١ .
- (٦) ايان بوستنيك : الاصولية اليهودية مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٨ .
- (٧) ايمانويل كانت : نقد العقل المحض، ترجمة موسى وهبه دار التنوير ص ٣٤ .
- (٨) ايمانويل هيمنان، الاصولية اليهودية ترجمة سعد الطويل / الهيئة المصرية ص ٣١ .
- (٩) التوحيدى : المقاسات المقابسه ٦٤، تحقيق محمد توفيق حسين مطبعة الاداب بيروت ١٩٨٩ ط٢
- (١٠) ديكارت : مقال في المنهج - ترجمة محمود الخضيرى، الهيئة المصرية.

- (١١) ديورانت: قصة الحضارة. ترجمة زكي نجيب محمود وآخرين، اليونسكو - طبع دار الجيل
- (١٢) رشيد الطاهر : مبادئ الطبيعة الانسانية عند هيوم مؤمنون بلا حدود عرض وتحليل، محمد حسين كاشف الغطاء : اصل الشيعة واصولها تحقيق علاء جعفر نشر مؤسسة الامام علي النجف ١٩٥٦.
- (١٣) روجيه جارودي: الاصوليات المعاصرة أسبابها ومظاهرها ٢٠٠٩ FOULABOOK.COM
- (١٤) السيوطي : الاتقان في علوم القرآن تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم الهيئة المصرية لعامة للكتاب ١٩٧٤
- (١٥) ظ تقريرات الامام النائيني بقلم السيد الخوئي مطبعة الآداب النجف الاشرف ١٩٦٤.
- (١٦) ظ محمود زيدان : نظرية المعرفة عند مفكري الاسلام وفلاسفة الغرب دار النمهضة مصر ٢٠٢٠ ص ٧١
- (١٧) عبد الأمير زاهد، د. فكري جواد : الأسس الدينية للأصولية في الأديان الابراهيمية بيروت دار الرافدين ٢٠١٨
- (١٨) عبد الامير كاظم زاهد : اشكالية فهم النصوص - اطروحة دكتوراه بالجامعة اليسوعية (القديس يوسف) طبع دار الانتشار بيروت ٢٠١٦
- (١٩) عبد الجبار القاضي الهمداني : فضل الاعتزال طبعة تونس ١٩٧٢
- (٢٠) عبد الكريم سرروش : القبض والبسط ١٦، ترجمة دلال عباس طبع دار الجديد بيروت
- (٢١) على حرب الممنوع والممتنع . نشر المركز الثقافي العربي بيروت
- علي سامي النشار عبد المنعم الحفني : الموسوعة الفلسفية دار ابن زيدون ومكتبة مدبولي ١٩٥٦
- (٢٢) الغزالي : ميزان العمل فصل بيان معنى المذهب واختلاف الناس فيه بدوت تاريخ طبع.
- (٢٣) الغزالي: المستصفى في علم الاصول تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٣
- (٢٤) فتحي عثمان : الفكر الاسلامي والتطور . دار القلم القاهرة ١٠٦٨
- (٢٥) فؤاد زكريا نظرية المعرفة دار الوفاء ٢٠٠٥،
- (٢٦) محمد تقي الحكيم : الاصول العامة للفقهاء المقارن طبع دار الاندلس بيروت ١٩٦٤
- (٢٧) محمد حسين زادة : مصادر المعرفة، ترجمة حيدر الحسيني، مؤسسة الدليل ص ٤٥٦ .
- (٢٨) محمد رضا المظفر : عقائد الامامية طبع منتدى النشر النجف مطبعة النعمان ١٩٦٢
- (٢٩) محمد فضل الله الزنجاني : تاريخ علم الكلام وقضاياها / تحقيق مجمع البحوث الاسلامية
- (٣٠) محمد مجتهد شبستري: قراءة بشرية للدين، دار الانتشار ط ٢٠٠٩ /
- (٣١) مصطفى النشار : فلاسفة ايقظوا العالم دار الثقافة والنشر مصر ١٩٨٨ .
- (٣٢) مصطفى عزيزي : تاريخية النص الديني، العتبة الحسينية وارث ٢٠٢٢.
- (٣٣) مصطفى عزيزي الاسس الفكرية للعلمانية، مطابع العتبة الحسينية وارث ٢٠٢٢
- (٣٤) مناهج البحث عند مفكري الاسلام مصر القاهرة دار الفكر العربي ط ١٩٨٠ .

Relativity of Religious Knowledge: Philosophical Introduction to De-radicalization and Fundamentalist Violence

Emeritus Prof. Abdul Amir Kazim Zahid (PhD.)

Abstract

The social, cultural and epistemological conditions in which a person receives any religious beliefs or knowledge have an impact upon the formulation of their religious epistemological mindset. Texts, the institution

,reception, the environment, and attempts to read texts from multiple generations contribute to the formation of that mind. Understanding the texts, the methods of presenting them and the culture of the recipient - all of these factors determine the type of response. In this research, a philosophical approach to an intellectual confrontation of extremism and fundamentalist violence answers the following questions:

A - Is it necessary for religious knowledge to be (absolute)?

B - What is the truth about relativity in religious knowledge?

T- What is the evidence of those who say it?

D - What are the sociological implications of its adoption?

Keywords: error / relativity / religious knowledge / correction